

منظمة التعاون الإسلامي في عامها الخمسين: بين الأمل واليأس

عبد الله الأحسن

هذا الموضوع مترجم من اللغة الانجليزية عن موقع الشرق

مقدمة

أُسِّست منظمة التعاون الإسلامي، التي عُرفت سابقاً باسم منظمة المؤتمر الإسلامي وتُعرف اختصاراً بـ«OIC»، بقرارٍ تبنته القمة الإسلامية التي عُقدت بين الثاني والعشرين والخامس والعشرين من سبتمبر/أيلول ١٩٦٩ في الرباط بالمغرب، للرد على محاولة إحراق المسجد الأقصى في القدس. وأُعلن ميثاقها رسمياً في عام ١٩٧٢، في مؤتمرٍ لوزراء خارجية الدول الإسلامية. وخلال نحو نصف قرنٍ من وجودها، نمت المنظمة بشكل كبير، وهي الآن «ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة» من حيث عدد الحكومات العضوة فيها، إذ يبلغ عدد أعضائها ٥٧ دولةً، تمثل أكثر من ١,٥ مليار مسلم. وخلال الحرب الباردة، وفي سيناريو عالمٍ ثنائي الأقطاب، كانت المنظمة شبه مهقشة في السياسة العالمية، أما الآن فتقريباً كل الدول الكبرى والمنظمات العالمية تتمتع بعلاقاتٍ مباشرة مع منظمة التعاون الإسلامي. لكن ما هو موقعها في السياسة العالمية المعاصرة؟ هل حققت ما كان متوقعاً منها؟ ما كانت احتمالات نجاحها قبل خمسين عاماً؟ وهل تحققت أيٌّ من هذه الاحتمالات؟ هل ثمة فرضٌ جديدة أمام المنظمة؟ ما هي الصعوبات التي تواجهها المنظمة في تحقيق أهدافها بالكامل؟ في هذه المقالة سندرس ونحلل الفعاليات الكبرى التي قامت بها المنظمة للإجابة عن هذه الأسئلة.

وُلدت المنظمة في مرحلة تاريخية كانت فيها معظم الدول التي تقطنها أغلبية مسلمة منقسمةً أيديولوجياً، وبهذا أضفت الهوية الدينية التقليدية على المنظمة طابعاً فريداً. في ميثاق المنظمة، أعلنت الدول الأعضاء التزامها بـ«الاسترشاد بالقيم الإسلامية النبيلة حول الوحدة والأخوة»، مشددةً على «أهمية تعزيز وتكريس الوحدة والتضامن بين الدول الأعضاء لضمان مصالحها المشتركة على الساحة العالمية، وأكدت تقيدها بالالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة التعاون الإسلامي والقانون الدولي»^٢. أرادت الدول الأعضاء أيضاً «التعاون بقوة وتبادل المساعدة في المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية والروحية، وذلك باستلهم التعاليم الخالدة للإسلام». الرغبة الإسلامية في الوحدة مبنية على أدلة قرآنية، وقد تحققت هذه الوحدة لأول مرة بقيادة النبي محمد (صل) في القرن السابع الميلادي^٢. واستمرت الفكرة حتى بدايات القرن العشرين عبر مؤسسة الخلافة. لكن حالة جديدة ظهرت بين عامي ١٩٢٣ و١٩٢٤ حين أُلغيت الخلافة على يد مجلس الأمة التركي الكبير. ردّ الزعماء المسلمون على قرار الإلغاء بعقد المؤتمرات والحوارات حول فكرة الوحدة الإسلامية، وعُقد مؤتمران في عام ١٩٢٦: أحدهما في القاهرة (من ١٣ إلى ١٩ مايو/أيار)، والثاني في مكة خلال موسم الحج (من ٧ يونيو/حزيران إلى ٥ يوليو/تموز)^٤. كانت إحدى أكبر الصعوبات التي واجهت تأسيس منصة

وخلال الحرب الباردة، وفي سيناريو عالم ثنائي الأقطاب، كانت المنظمة شبه مهمشة في السياسة العالمية، أما الآن فتقريباً كل الدول الكبرى والمنظمات العالمية تتمتع بعلاقات مباشرة مع منظمة التعاون الإسلامي للمسجد الأقصى حافظاً لتأسيس المنظمة.

بين دولها الأعضاء، كانت هناك دولٌ غنيةٌ لكنّها تعاني من ثدرة العمالة، ودولٌ أخرى فقيرة لكنّها غنيةٌ بيدها العاملة. وكان من الممكن للمشاريع التعاونية بين هذه الدول أن تشكّل نموذجاً للتطور لبقية دول العالم. لكنّ هذا لم يحدث، ولم تتطور المنظمة لتصبح لاعباً مميّزاً سواءً على صعيد السياسة العالمية أو على صعيد التعاون الاقتصادي. وسنحلل في هذا البحث باختصار التوقعات التي خلقتها المنظمة، والعوائق التي واجهتها والإنجازات التي حققتها منذ تأسيسها، والعواقب التي تمخضت عنها.

إنجازات وإخفاقات منظمة التعاون الإسلامي في القضايا السياسية

تأسست منظمة التعاون الإسلامي بإعلان تعاون المسلمين في دعم الفلسطينيين للحصول على حقوقهم التاريخية والشرعية. شعرت دول المنظمة بالحاجة إلى مثل هذا الجهد المنسق بسبب الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين التاريخية، وبسبب الانتهاك الإسرائيلي لقرارات الأمم المتحدة، والدعم الأمريكي والغربي الضمني للانتهاكات الإسرائيلية. ورغم أنّ الفلسطينيين عارضوا إنشاء دولة إسرائيل في بلادهم وطالبوا بفلسطين موحدة علمانية، فإنّهم بحلول عام ١٩٧٤، وبسبب هزيمتهم العسكرية وتوصيات الدول العربية والمسلمة الأخرى، قبلوا بحلّ الدولتين.

وافق الفلسطينيون أيضاً على استرجاع ٢٢% فقط من أراضي فلسطين التاريخية، حسب حدود ما قبل عام ١٩٦٧. نتيجةً لذلك، وبدعم من منظمة التعاون الإسلامي، اعترف المجتمع الدولي بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للفلسطينيين الذين لم يكونوا يملكون دولة. وحصلت منظمة التحرير الفلسطينية على صفة «المراقب» في الجمعية العامة للأمم المتحدة. بعدها بفترة قصيرة، وبدعم من منظمة التعاون الإسلامي أيضاً، نجح الفلسطينيون في إضفاء صفة «الأيدولوجيا العنصرية» على الصهيونية، وهي الأيدولوجيا الكامنة وراء إنشاء دولة إسرائيل.

من طرفها، أصبحت إسرائيل أكثر عدائية في حربها ضد الفلسطينيين، وفي تكريس شرعيتها كدولة يهودية في فلسطين. في هذا الصراع، لم تهزم إسرائيل الفلسطينيين فقط، بل كل دول منظمة التعاون الإسلامي معاً. كان النجاح الوحيد الذي حققته منظمة التعاون الإسلامي هو صفة «المراقب» التي مُنحت لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تبني مجموعة من القرارات غير الملزمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما فيها القرار الذي اعتبر الصهيونية أيدولوجيا عنصرية. لكن في الصراع بين الصهيونية والفلسطينيين، لم تكتفِ إسرائيل بإبقاء منظمة التحرير الفلسطينية بعيداً عن الأرض الفلسطينية، بل استطاعت أيضاً بث الفرقة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كانت مصر أول دولة تخرج عن مظلة منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية لتقييم علاقاتٍ مع إسرائيل في عام ١٩٧٨. وكرّد على الموقف المصري أحادي الجانب تجاه إسرائيل، أصدرت منظمة التعاون الإسلامي بياناً أعلنت فيه أن الاتفاق بين مصر وإسرائيل «خروجٌ سافرٌ عن ميثاق المنظمة وانتهاكٌ للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة». وأعلنت المنظمة قرارها «تعليق عضوية جمهورية مصر العربية في منظمة التعاون الإسلامي وكل وكالاته وهيكله حتى تزول الأسباب التي دفعت المنظمة لهذا القرار».° وشجعت منظمة التعاون الإسلامي كل الدول الأعضاء على قطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع مصر، وهو ما وافقت عليه معظم الدول الأعضاء بالفعل.

لكن وبعد بضع سنوات، غيّرت منظمة التعاون الإسلامي موقفها وأعدت مصر إلى عضويتها من دون تبرير. ومتهما المنظمة باستبعاد بلاده، ادعى الرئيس المصري أن بلاده كانت دائماً ملتزمة بميثاق المنظمة وبالقضية الفلسطينية، وأنها لم تكن مسؤولة عن استبعادها وإعادتها إلى المنظمة^٦. عانت القضية الفلسطينية خلال هذه العملية. وفي الحقيقة، خدعت المنظمة الفلسطينيين بإعلان «الجهاد» ضد إسرائيل عبر تأسيس «لجنة القدس» التي ترأسها الملك المغربي. وأعلنت المنظمة رسمياً عن رغبتها في «حشد الشعوب نفسياً في جميع الدول الإسلامية باستخدام وسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية والشعبية»، ودعت الدول الأعضاء لافتتاح مكاتب للمتطوعين الذين «يرغبون في المشاركة في الجهاد لتحرير الأراضي المقدسة»^٧. ومن طرفها، مضت سوريا وليبيا والعراق أبعد في حماية «مصالحها الوطنية» في السياسة العربية، وذلك بتأسيس فصائلها الخاصة من النازحين الفلسطينيين.

النزاع حول كشمير، شأنه في ذلك شأن النزاع في فلسطين، هو أيضاً أحد الصراعات القديمة التي لم تُحل عبر الأمم المتحدة، إذ إنه مشتعل منذ تأسيس المنظمة الدولية. وأصدرت منظمة التعاون الإسلامي عدداً كبيراً من القرارات التي كان لها تأثير ضئيل في الواقع في حل النزاع. والصراع في أفغانستان المجاورة أسهم أيضاً في تدهور الأوضاع في كشمير. وبشكل عام، أصبحت كشمير مصدراً آخر للتحديات المستمرة التي تواجه المجتمعات المسلمة اليوم^٨.

النزاع حول كشمير، شأنه في ذلك شأن النزاع في فلسطين، هو أيضاً أحد الصراعات القديمة التي لم تُحل عبر الأمم المتحدة، إذ إنه مشتعل منذ تأسيس المنظمة الدولية. وأصدرت منظمة التعاون الإسلامي عدداً كبيراً من القرارات التي كان لها تأثير ضئيل في الواقع في حل النزاع

التعاون ضمن المنظمة في سبيل النمو الاقتصادي

أوضح إعلان مؤتمر القمة الإسلامية الأول في عام ١٩٦٩ أن قادة دول منظمة التعاون الإسلامي كانوا مدركين لإمكانية التعاون الاقتصادي منذ لحظة تأسيس المنظمة. هذا الإدراك ينعكس أيضاً في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، وجاءت الخطوة الملموسة الأولى في هذا الاتجاه، وهي تأسيس مصرف إسلامي، خلال المؤتمر الثاني لوزراء خارجية الدول الإسلامية (في عام ١٩٧٠). بعد سنتين، أنشئ القسم المالي والاقتصادي في الأمانة العامة للمنظمة ليكون «نواة لمكتب متخصص في المجالات المالية والاقتصادية لمصالح الدول الأعضاء»^٩. ولأنها كانت تؤمن بعدم وجود «إرادة سياسية» لدى الدول المتقدمة للمساعدة في نموها الاقتصادي، أعلنت منظمة التعاون الإسلامي أنه «من الضروري للدول المسلمة أن تلجأ أولاً وبشكل أساسي لحشد وزيادة مواردها الوطنية لضمان الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها»^{١٠}. وقد أسست المنظمة العديد من الوكالات والمؤسسات والمنظمات في سبيل رعاية التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

لكن في الواقع، كان الإنجاز في معظم مجالات التعاون لتحقيق التنمية الاقتصادية ضئيلاً. كانت المنظمة قادرةً بالكاد على ترجمة إمكانياتها إلى تعاون مثمر لأجل تطوير دولها الأعضاء. فمثلاً، كانت إحدى القضايا المبكرة في هذا المجال، والتي كوّنت المنظمة نفسها لها خلال سنواتها الأولى، هي مشكلة إنتاج الغذاء. كانت هذه خطوةً حكيمةً ببساطة؛ لأنّ الاكتفاء الذاتي في مسألة الغذاء لن يخدم فقط الجانب الإنساني للأمم، بل سيخلق أيضاً ثقةً بالذات بين المجتمع الإسلامي. لذا تبنت المنظمة قرارات متعلقة بـ «الوضع الغذائي في دول منظمة التعاون الإسلامي»، مركزةً على الحاجة إلى تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي في دول المنظمة وإمكانية ذلك^{١١}. وركزت قرارات العام التالي حول هذا الموضوع على جوانب مثل الحاجة إلى التمويل، ومصادره، وإنشاء صندوق إسلامي للغذاء والأمن، والتعاون مع منظمة الغذاء والزراعة العالمية (FAO)، وحتى نتائج أبحاث مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب

للدول الإسلامية (SESRTCIC). لكن على أرض الواقع، لم يتحقق سوى تقدم ضئيل في مجال إنتاج الغذاء. وفي قرار متعلق بالموضوع صدر عام ٢٠٠٤، لاحظ وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة أن «حالة الأمن الغذائي في العديد من الدول الإسلامية ليست فقط غير مستقرة،

لاحظ وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة أن «حالة الأمن الغذائي في العديد من الدول الإسلامية ليست فقط غير مستقرة، بل إنها تُظهر تراجعاً في الفترة الأخيرة

بل إنها تُظهر تراجعاً في الفترة الأخيرة»^{١٢}. وشدّد القرار لاحقاً على «حاجة الدول الأعضاء إلى استخدام كل الجهود الضرورية لضمان الأمن الغذائي في جميع الدول الأعضاء في المنظمة بأسرع وقتٍ ممكن». لكن للأسف، يبدو أن الوضع العام في الدول المسلمة قد تدهور أكثر منذ عام ٢٠٠٤.

دور منظمة التعاون الإسلامي في حل النزاعات

في تعاملها مع هذه المسألة، حاولت منظمة التعاون الإسلامي التدخل بشكل رئيسي في النزاعات التي يكون فيها كلا الطرفين مسلماً. وهذا لأنها كمنظمة إسلامية دولية مبنية على القيم القرآنية، تُعتبر المؤسسة الأكثر ملاءمةً للوساطة. وخلال سنواتها الأولى، كانت إنجازات المنظمة في هذا المجال بارزةً. فحين نشب نزاعٌ بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن عام ١٩٧٠، قاد الملك السعودي فيصل والرئيس المصري جمال عبد الناصر المبادرة التي طرحتها منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية لحل النزاع. وقد نجحاً في إنهاء النزاع، رغم أن ذلك حدث بعد الهزيمة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ووافقت منظمة التحرير حينها على مغادرة الأردن مقابل اعتراف كل الدول العربية والإسلامية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وهكذا حلّ النزاع بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن. وفي عام ١٩٧٤ استطاعت منظمة التعاون الإسلامي حل النزاع بين باكستان وبنغلاديش، الدولة التي كانت قد حصلت على استقلالها حديثاً حينها. بدأ النزاع بحرب أهلية عام ١٩٧١، وحلّ أيضاً بعد الهزيمة العسكرية لباكستان. وفيما بعد أصبح الطرفان شريكين متكافئين في المجتمع الدولي.

وكانت الحرب العراقية الإيرانية خلال ثمانينيات القرن الماضي الاختبار الرئيسي لقدرة منظمة التعاون الإسلامي على حل النزاعات بين الدول المسلمة. اضطلعت المنظمة بدور الوسيط حالما بدأت الحرب في سبتمبر/أيلول ١٩٨٠. وأنشئت لجان أجرت زياراتٍ مكوكية بين العاصمتين الإيرانية والعراقية، لكنها فشلت في صياغة إطارٍ لحل سلمي للنزاع. وبدت القيادة الإيرانية وكأنها لا تثق بالمنظمة.

قاد الملك السعودي فيصل والرئيس المصري جمال عبد الناصر المبادرة التي طرحتها منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية لحل النزاع. وقد نجحاً في إنهاء النزاع، رغم أن ذلك حدث بعد الهزيمة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية

أنشأت المنظمة «لجنة السلام الإسلامية»، واستمرت في جهودها للوساطة، وقد اقترحت تاريخاً لوقف إطلاق النار مع جدولٍ لانسحاب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية. واقترحت اللجنة أن يُنقذ وقف إطلاق النار والانسحاب تحت إشراف مراقبين عسكريين من الدول الأعضاء بالمنظمة. وشجعت كلا الطرفين على إعلان عدم تدخله في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى، لكنّ كلتا الدولتين لم توليا أهميةً لمقترحات المنظمة. وطالب الإيرانيون بأن تعترف المنظمة أولاً بالطرف الفعّدي في النزاع، وبالتالي معاقبته. وأرادوا أن تمثل المنظمة لذلك دون أن تشارك إيران في اجتماعات المنظمة. وعلى الجانب الآخر، بقي العراق جزءاً من نظام المنظمة. وكان من المفترض أن يُعقد المؤتمر الثاني عشر لوزراء خارجية المنظمة في بغداد في يونيو/حزيران من عام ١٩٨١. وطالب الإيرانيون بأن يُعقد المؤتمر في أرض محايدة، لكنّ مطلبهم رُفض لأن إيران قاطعت قبلها قمة المؤتمر الإسلامي الثالث التي عُقدت في مكة والطائف بالمملكة العربية السعودية. وفي الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الثاني عشر لوزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي، أعلن الرئيس العراقي أن «المسؤولية الأخلاقية والشرعية لاستمرار النزاع قد انزاحت عن كاهل العراق، فالمسؤولية تقع الآن بالكامل على عاتق المسؤولين الإيرانيين؛ لأنهم حتى الآن لم يبذلوا أي جهودٍ جادة وحقيقية لإنهاء النزاع والتوصل لتسوية سلمية عادلة لهذا الخلاف». علاوةً على ذلك، وفي نهاية المؤتمر، قررت منظمة التعاون الإسلامي اعتبار بيان الرئيس العراقي جزءاً من بيانها الرسمي؛ لأنه تضمن «توجيهاً مفيداً للمنظمة»^{١٣}. وهكذا فقدت منظمة التعاون الإسلامي مصداقيتها كوسيط.

أنشأت المنظمة «مجلس الحكماء»، بغرض تحديد «آليات حل النزاعات وبناء السلام، وتعزيز دور المنظمة في مجال الوساطة واتقاء النزاعات». لكن المنظمة بالكاد كانت فعالة في معالجة هذه الأزمات

ومنذ هجمات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ وتبني نظرية صدام الحضارات كحجر زاوية في السياسة الخارجية الأمريكية، زادت الصراعات بين الدول المسلمة بصورة هائلة. وأدى هذا إلى تأسيس «وحدة السلام والأمن والوساطة» في

الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في جدة بالسعودية. أعلنت المنظمة أن هذه الوحدة ستركز مبدئياً على تطوير قدراتها، بعدها يُفترض أن تعمل بشكل أساسي على مراقبة حالات الأزمات الحالية أو المحتملة، لتحديد وتحليل الأسباب الجذرية الأساسية للنزاعات وتحديد السبل المناسبة لحلها^{١٤}. وفي سبيل توسيع هذه المهمة أكثر، أنشأت المنظمة «مجلس الحكماء»، بغرض تحديد «آليات حل النزاعات وبناء السلام، وتعزيز دور المنظمة في مجال الوساطة واتقاء النزاعات». لكن المنظمة بالكاد كانت فعالة في معالجة هذه الأزمات^{١٥}.

إصلاح منظمة التعاون الإسلامي

اتضحت الحاجة إلى إصلاح نظام الحوكمة في منظمة التعاون الإسلامي منذ عام ١٩٨٢. وحسب ما أفاد أمين عام سابق للمنظمة، فإن المرحلة الأولى من الإصلاحات استمرت حتى عام ١٩٨٩، حين كان الاهتمام منصباً على «تنسيق أنشطة العدد المتنامي لوكالاتها ومنع تكرارها»^{١٦}. وهنا تجب ملاحظة أنه خلال السنوات الأولى من عمر المنظمة، كان معظم الأعضاء متحمسين لآفاق ازدهار المنظمة لدرجة أن معظمهم أراد الدفع بأجندات مختلفة مرتبطة بإنجازات التعاون الإسلامي، وأسست العديد من اللجان والوكالات الجديدة المرتبطة بمنظمة التعاون الإسلامي. واستمرت محاولات إصلاح المنظمة بعد عام ١٩٨٩، لكنها حققت نجاحاً ضئيلاً.

لم تكن المنظمة ملزمة بتوحيد كل المسلمين تحت علم وطني واحد (مثلما حدث في إيطاليا)، كان واجباً عليها فقط أن تبادر ببرنامج للتعاون والتطوير شبيه بذاك المتبع في الاتحاد الأوروبي. لكنها فشلت أيضاً في خلق الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق هذا الهدف

ظهرت فرض جديدة في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. ففي عام ٢٠٠٣ تولت ماليزيا رئاسة المنظمة، وفي عام ٢٠٠٤، انتخب الأمين العام من تركيا. هاتان الدولتان هما الأكثر ديناميكية في نظام منظمة التعاون الإسلامي: فماليزيا كانت قد كونت بالفعل نموذجاً يُحتذى في التطور الاقتصادي في العالم الإسلامي، وفي تركيا، وصلت حكومة جديدة إلى السلطة في عام ٢٠٠٢، وقد خلقت الكثير من الأمل بين الشباب هناك والقيادة المشتركة لهاتين الدولتين كان من الممكن أن تبت الحيوية داخل المنظمة أيضاً. اللافت للنظر أن هذه كانت أول مرة تنتخب فيها المنظمة أمينها العام. ومباشرة بعد تولي منصبه، بدأ الأمين العام الجديد بالمبادرات الرامية إلى إصلاح المنظمة.

ورغم أن هاتين الدولتين تتمتعان بإمكانية أن تُصبحا محركين للتطوير والتقدم داخل نظام منظمة التعاون الإسلامي، مثلما كانت منطقتنا بيدمونت وسردينيا بالنسبة لإيطاليا في أوروبا في القرن التاسع عشر، فشلت المنظمة في تحقيق أهدافها. لم تكن المنظمة ملزمة بتوحيد كل المسلمين تحت علم وطني واحد (مثلما حدث في إيطاليا)، كان واجباً عليها فقط أن تبادر ببرنامج للتعاون والتطوير شبيه بذاك المتبع في الاتحاد الأوروبي. لكنها فشلت أيضاً في خلق الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وتبنت المنظمة بعدها مبادرة رفيعة المستوى للتقييم الذاتي، شاركت فيها شركة الإدارة الأمريكية Accenture، إلا أن الاقتراحات التي طرحتها الهيئة المكلفة بالتقييم الذاتي واجهت مصيراً مشابهاً لذاك الذي واجهته القرارات السابقة للمنظمة. حتى في مجال المساعدات الإنسانية للمناطق المنكوبة كان أداء المنظمة هامشياً للغاية. فمقارنة بحجم منظمة التعاون الإسلامي التي تضم العديد من الدول الغنية، كان أداء حفنة من المنظمات غير الحكومية التركية والماليزية أفضل في الاستجابة للكوارث الطبيعية التي ضربت العالم الإسلامي.

آفاق منظمة التعاون الإسلامي

بعد ذكر الإخفاقات الكثيرة التي عانتها المنظمة، قد يتساءل المرء بشكل طبيعي ما إذا كانت هناك أي آفاق لمنظمة التعاون الإسلامي في القرن الحادي والعشرين. في رأينا، كانت لدى المنظمة إمكانات هائلة حين تأسست، ولا زال بإمكانها لعب دور فعال وإيجابي جداً في السياسة العالمية. ورغم أنها ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، فإنها غير معروفة نسبياً بين الناس العاديين، وهذا يعود أساساً إلى افتقارها للأداء الفعال. خلقت المنظمة أملاً بين العديد من الناس حين تأسست، لكن إخفاقها خلق يأساً معادلاً لذلك الأمل.

إنّ تحليلاً قصيراً للنزاع في أفغانستان سيوضح هذه النقطة. نشأ النزاع بأفغانستان في سياق فرضية صدام الحضارات التي ظهرت في تسعينيات القرن الماضي. ثم وقعت هجمات ١١ سبتمبر/أيلول لتقوّي هذه الفرضية. وتبني القاعدة لهذه الهجمات وموقف طالبان غير القابل للتفاوض في الدفاع عن قيادة القاعدة دفعا الولايات المتحدة وحلفاءها لغزو أفغانستان. لكن ورغم أن القصف المكثف والقتل من دون تمييز للمدنيين مكّن أميركا وحلفاءها من السيطرة على كامل البلاد، فشلت أميركا في القضاء نهائياً على تنظيم القاعدة أو حركة طالبان. في البداية بدا نجاح أميركا وحلفائها باهراً، لكن سرعان ما بدأت القاعدة وطالبان بإعادة تنظيم صفوفهما، وأصبحت أفغانستان معقل العمليات المتطرفة. وفي رأينا، كان بإمكان منظمة التعاون الإسلامي أن تخفف حدة الصراع وتوقفه بشكل نهائي.

من الواضح أن القوات الأجنبية كانت موجودة في أفغانستان فقط لمساعدة الحكومة الديمقراطية الأفغانية بمهمتها المتمثلة في إعادة حكم القانون في البلاد. لكن الإصابات المتزايدة بين المدنيين وقوات الناتو على حد سواء تطلبت السحب السريع للقوات الأجنبية من المنطقة. هل الية أخرى لضمان استقرار أفغانستان عدا وجود قوات الناتو في البلاد؟ هل يمكن لمنظمة التعاون الإسلامي أن تلعب أي دور في المستقبل الأفغاني؟

كان نشر قوات تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي واللجوء إلى الدبلوماسية في أفغانستان سيجبر طالبان والقاعدة على الوصول إلى تسوية مبنية على تعاليم الإسلام؛ لأنهما يزعمان، نظرياً على الأقل، أنهما يحاربان من أجل فرض نظام حكم إسلامي

في رأينا، كانت ستتحقق فائدة أكبر من نشر قوات تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، بشكل رئيسي لأن قوات المنظمة تعرف الثقافة الأفغانية أكثر. كانت قوات دول مثل تركيا (التي هي أيضاً عضو في حلف الناتو) وماليزيا وإندونيسيا وبنغلاديش ستبدو مقبولة أكثر لدى الأفغان حين تساعد هذه القوات في عملية إعادة النظام إلى البلاد. بعض هذه البلدان اكتسبت بالفعل سمعة طيبة في دورها لحفظ السلام بأماكن مختلفة من العالم تحت مظلة الأمم المتحدة. لا تمتلك منظمة التعاون الإسلامي قوات عسكرية حالياً، لكن إنشاء هذه القوات ليس صعباً، فقد قررت المنظمة ذات مرة إنشاء قوات حفظ سلام خاصة بها خلال الحرب العراقية الإيرانية.

وفي الحقيقة، قد يؤدي تمكين المنظمة إلى تعزيز التقييم الإسلامي الذاتي لفكرة النزاع. علاوة على ذلك، فإن الانسحاب الأمريكي من الشأن الأفغاني كان سيُحسّن صورة الولايات المتحدة في نظر العديد من المسلمين، وهذا كان سيمكّن من سحب قواتها بشكل سلمي من المنطقة الخاضعة لها حالياً. أي أن هذا كان سيساعد في تكوين ثقة متبادلة، وهذا مهم جداً في التعايش السلمي بين الحضارات.

كان نشر قوات تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي واللجوء إلى الدبلوماسية في أفغانستان سيجبر طالبان والقاعدة على الوصول إلى تسوية مبنية على تعاليم الإسلام؛ لأنهما يزعمان، نظرياً على الأقل، أنهما يحاربان من أجل فرض نظام حكم إسلامي.

في سبيل تمكين منظمة التعاون الإسلامي، يجب أن يكون المرء مدركاً لحقيقة أن المنظمة، بشكلها الذي كانت عليه في السبعينيات، ليست نفس المنظمة في عام ٢٠١٨. فالمنظمة في السبعينيات، خاصة في بلدها المضيف، المملكة العربية السعودية، كانت لديها الإرادة السياسية لتنسيق هجوم على إسرائيل في عام ١٩٧٣، وفرض حظر على تصدير النفط للدول الداعمة لها، والحفاظ على كرامة العرب والمسلمين.

لكن السعودية اليوم مختلفة جداً عن السعودية في تلك الأيام، لذا فإنّ أول خطوة تتبعها المنظمة الآن هي نقل مقر أمانتها العامة من السعودية إلى بلدٍ آخر. حسب ميثاقها الأصلي، كان من المفترض أن يكون مقر الأمانة العامة في مدينة القدس، ولكن ولأن القدس كانت تحت الاحتلال، فقد تم اتخاذ السعودية مقراً مؤقتاً

لها. يمكن الآن نقل مقر الأمانة العامة إلى تركيا، التي اتخذت موقفاً قوياً ضد الفظائع الإسرائيلية خلال الاحتفال بالذكرى السبعين للنكبة، حين قتلت إسرائيل ٦٠ فلسطينياً وجرحت أكثر من ٢٠٠٠ خلال احتجاجات سلمية. عبّرت تركيا عن موقف قوي مشابه خلال العدوان الإسرائيلي في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٤، حين شنت إسرائيل عمليات عسكرية بالأسلحة الثقيلة ضد أهالي غزة. يمكن أيضاً أن يُنقل مقر الأمانة العامة إلى ماليزيا، حيث أعلن نائب رئيس الوزراء السابق أنور إبراهيم، الذي سيكون رئيس الوزراء القادم، أنه سيكزس اهتمامه المباشر لقضايا الأمة الإسلامية. بشكل عام، بإمكان القيادة التركية - الماليزية المشتركة أن تعيد تأسيس منظمة التعاون الإسلامي على أرضية أقوى.



المراجع

- 1- www.oic-oci.org/about
- 2- www.oic.oci.org/is11/English/charter-en.pdf
- 3- حول هذا الموضوع انظر:
Abdullah al-Ahsan, "The Quranic Concept of the Ummah," in Journal: Institute of Muslim Minority Affairs. Vol. VII, No. 2 (July 1986), 606-616.
- 4- Arnold J Toynbee, Survey of International Affairs. (1925).
لمؤتمر القاهرة، انظر الصفحات ٨١ إلى ٩١، ولمؤتمر مكة، انظر الصفحات ٣٠٨ إلى ٣١٩.
- 5- OIC Resolution 8/10-P
- 6- لمناقشة مفصلة عن المسألة، انظر:
Abdullah al-Ahsan, Ummah or Nation, 113-119
OIC resolution 1/6-P
- 7- مناقشة مفصلة عن المسألة، انظر:
Abdullah al-Ahsan, "The Never-Ending Kashmir Dispute and Its Implications on the Contemporary Global Governance and Peace," in Al-Shajarah, 22: 1 (2017), 5-34
OIC Resolution: 8/3
- 8- OIC Resolution 3/2 (IS)
- 9- انظر OIC Resolutions 10/9-E, 12/10-E
- 10- Resolution 1/4 MFSAD (Ministerial Conference on Food Security and Agricultural Development)-
<https://www.oic-oci.org/docdown/?docID=4373&refID=1226>, accessed on January 2, 2019
- 11- انظر:
Peace, Security and Mediation Unit (PSMU) at the OIC General Secretariat in Jeddah, accessed on March 13, 2017, http://www.oic-oci.org/topic/?t_id=7863&ref=3192&lan=en.
- 12- لمناقشة مفصلة عن الأمر، انظر:-
Abdullah al-Ahsan, "Conflict Resolution in Muslim Societies: Role of the OIC," in Abdullah al-Ahsan and Stephen B Young, Qur'anic Guidance for Good Governance. (NY: Palgrave, 2017), 193-214.
Ihsanoglu, 8

عن المؤلف

عبد الله الأحسن هو أستاذ الحضارات المقارنة في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة إسطنبول شهير. تخرج الأحسن في جامعة ماكغيل بمونتريال في كندا، وجامعة آن هاربور في ميشيغان. وقد أسهم بالعديد من المقالات حول العلاقات بين الحضارتين الإسلامية والغربية المعاصرتين. تتضمن أعماله: «منظمة المؤتمر الإسلامي: مقدمة لمؤسسة سياسية إسلامية» (١٩٨٨)، و«الأمة أو الشعب: أزمة الهوية في المجتمع المسلم المعاصر» (١٩٩٢). وكتبه ومقالاته تُرجمت إلى العربية والبنغالية والبوسنية والتركية والأردية.

عن الشرق

منتدى الشرق هو شبكة دولية مستقلة تتمثل مهمتها في تطوير استراتيجيات طويلة الأمد لضمان التطور السياسي، والعدالة الاجتماعية، والازدهار الاقتصادي لشعوب منطقة الشرق الأوسط. وسيقوم بتنفيذ ذلك من خلال الأبحاث المتفانية في العمل العام، وبتعزيز مثل المشاركة الديمقراطية، والحوار بين أصحاب المصالح المتعددة والعدالة الاجتماعية

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6

No:68 Postal Code: 34197

Bahçelievler/ Istanbul / Turkey

Telephone: +902126031815

Fax: +902126031665

Email: info@sharqforum.org

منتدى الشرق

ALSHARQ FORUM

sharqforum.org

    / SharqForum

 / Sharq-Forum